

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام.

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٧٥٤ تاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤ المتضمن تجريم المميز بجناية هناك العرض وفقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١/أ من القانون ذاته ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية.

طالباً نقض القرار المميز للأسباب التالية:

(١) إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.

(٢) إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.

(٣) لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودفوعي.

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت إلى المميز ومتهمين آخرين تهمة:

١- جناية هتك العرض بالتغلب على مقاومة المجني عليه وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من القانون ذاته (بالنسبة للمتهمين جميعاً).

٢- جناية السرقة وفقاً للمادة ٢/٤٠١ عقوبات بالنسبة للمتهمين

٣- جنحة التحقير وفق أحكام المادة ١٩٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم

٤- جنحة حجز الحرية وفق أحكام المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهمين جميعاً).

٥- جنحة استخدام أشياء الغير بدون وجه حق وفق أحكام المادة ٢/٤١٦ من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهم).

٦- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفق أحكام المواد ٣ و ٤ و ١١/د من قانون الأسلحة النارية والذخائر (بالنسبة للمتهم).

٧- جنحة حمل وحياسة أداة راضة وفق أحكام المادة ١٥٦ من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهم).

وإحالتهم جميعاً إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم عن الجرائم المنسوبة إليهم.

نظرت المحكمة في القضية وبنتيجة المحاكمة قضت بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١١ بوضع المميز وآخر بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم.

لم يرتض المحكوم عليه تائر بالقرار المذكور فطعن فيه وآخر تمييزاً حيث قضت محكمتنا بنقض القرار المطعون فيه بالنسبة للمميزين ومنهما (المميز الحالي) وأعدت الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى وذلك في القرار التمييزي رقم ٢٠١١/٢٤٥١ تاريخ ٢/٤/٢٠١٢.

لدى إعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى وتسجيل الدعوى برقم ٢٠١٢/٧٥٤
قررت اتباع النقض وبنتيجة المحاكمة قضت بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٢ بوضع المميز
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم.
لم يرتض المحكوم عليه بالقرار المذكور فطعن فيه بهذا التمييز.

ودون الرد على أسباب التمييز فإننا نجد إن المميز قد طعن في الحكم الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى تمييزاً للمرة الثانية بعد أن صدر الحكم غيابياً بحقه ولم يقدم ما
يثبت إن غيابه عن المحاكمة أمام تلك المحكمة كان لعذر مشروع وفقاً لما تتطلبه المادة
(٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد الطعن شكلاً.

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٣م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ع م

